واقع المرأة العربية في ظل النظم الإنتخابية

الحلقة الحادية والثلاثون لشهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١

المحتويات

المقدمة ٣
الفصل الأول: الأردن ٣
أولاً: ارقام ونسب ٣
ثانياً:تقارير ودراسات ٣
*المرأة والانتخابات النيابية ٢٠١٠ ..... ٣
*المرأة في سوق العمل الأردني لعام ٢٠١٠ ..... ٤
* تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي ٥
* المرأة والحق بالميراث ٦
* حقوق المرأة العاملة ٦
الفصل الثاني: البحرين ٧
أولاً: العنف ضد المرأة ٧
ثانياً: تقارير ودراسات ٧
الفصل الثالث: الجزائر ٨
أولاً: المرأة وسوق العمل ٨
ثانياً: تقارير ودراسات ٨
الفصل الرابع: السعودية ٨
المرأة والانتخابات ٨
الفصل الخامس: العراق ٨
المرأة والسلطة التشريعية ٨
الفصل السادس: فلسطين ٩
المرأة والسلطة التنفيذية ٩
الفصل السابع: مصر ٩
*تقارير ودراسات ٩
أولاً: تقرير سنوي للمركز حقوق المرأة ٩
ثانياً: تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ٩
الفصل الثامن: المغرب ٩
*تقارير ودراسات ٩
أولاً: نتائج البحث الوطني الأول حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء ٩
ثانياً: تقرير المستشارات الجماعيات ٩
الفصل التاسع: موريتانيا ٩
المرأة والعنف ٩
الفصل العاشر: اليمن ١٠
المرأة وسوق العمل ١٠

واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية/الحلقة الحادية والثلاثون
لشهر كانون الثاني/يناير٢٠١١

المقدمة

سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال واقع المرأة العربية ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات النسائية لتغيير النصوص القانونية بما يحقق المساواة المجتمعية وتكافؤ الفرص على صعيد مشاركتها السياسية والاقتصادية والمجتمعية، في ضوء المحاور التالية:-

١. المرأة والمجتمع المدني(الاحزاب السياسية، الجمعيات،النقابات...).
٢. المرأة والانتخابات (الكوتا،المشاركة،وضعها في البرلمان...).
٣. المرأة والسلطة التنفيذية.
٤. المرأة والسلطة القضائية.
٥. المرأة والتمكين الاقتصادي.
٦. تقارير ودراسات (حول واقع المرأة).

تضمنت فصول الحلقة الحادية والثلاثون من سلسلة الحلقات الشهرية "واقع المرأة في المنطقة العربية" لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، استعراضاً لما استجد من متغييرات حيال واقع المراة العربية في كل من: **الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، فلسطين، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.**

الفصل الأول، الأردن

أولاً: ارقام ونسب

تطرقت الدكتورة منتهى غرايبة عميدة كلية التمريض في جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية خلال ندوة بعنوان رائدات أكاديميات ودور المرأة في تنمية المجتمع عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، إلى نسبة الأكاديميات في الأردن التي لا تتعدى ١١% وان نسبة النساء اللواتي دخلن سوق العمل تصل إلى ١٤,٩% وان مشاركة المرأة في التنمية في الوطن العربي هي ٢٧%، و أن الاردن يعتبر من اقل دول العالم بالنسبة للعاملات في المجال الاكاديمي، كما يعتبر الاردن ثاني أقل دولة في العالم بالنسبة لعمالة المرأة.

ثانياً:تقارير ودراسات

***المرأة والانتخابات النيابية ٢٠١٠**

أشارت جريدة العرب اليوم الأردنية في ٣ كانون الثاني/يناير٢٠١١، إلى دراسة أعدتها رئيسة الجامعة الهاشمية الدكتورة رويدة المعايطة حول المرأة والانتخابات النيابية للعام٢٠١٠، في إطار مشروع لجمعية تنمية المرأة الريفية حول تعزيز دور المرأة الريفية في النظام البرلماني والسياسي الأردني، قد أوصت بتشكيل لجنة داعمة تتألف من مجموعة من القيادات النسائية لأعضاء مجلس النواب من السيدات لتوفير كافة المعلومات والبيانات المطلوبة عند مناقشة أي قضية لها علاقة بالمرأة.

ومن التوصيات التي تضمنتها الدراسة الدعوة لإجراء المزيد من الدراسات حول أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية, والمطالبة بالمزيد من البرامج التدريبية الرامية لتمكين المرأة الأردنية وإكسابها المعارف

والمهارات اللازمة التي تساعدها على إثبات ذاتها. وكان من ابرز نتائج الدراسة أن جميع المرشحات الفائزات والخاسرات في الانتخابات النيابية التي جرت مؤخرا حصلن على٧٥,٠٠٠ صوتاً أي ما نسبته ٦% من إجمالي أصوات المقترعين وهي أعلى من نسبة الانتخابات في العام ٢٠٠٧ والتي بلغت ٣,٤%. كما أن النساء الفائزات في البرلمان حصلن على ٢٠,٢٣٠ أي ما يعادل ١,٦% من اجمالي اصوات المقترعين.

وعن الظروف والمعطيات المشجعة لمشاركة المرأة في الانتخابات خاصة ذكرت الدراسة انه قد بينت أن زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى ١٢ كان لها دور في خلق الأجواء المناسبة. واللافت أن ما اعتبره كثيرون سلبياً في قانون الانتخاب وتعرض لانتقادات من سياسيين وحزبيين وحتى مرشحين للانتخابات في حينها رأته المعايطة يحمل إيجابيات, إذ رأت في الدوائر الوهمية أحد العوامل التي ساعدت المرأة على المشاركة بصورة أكبر في الانتخابات, وذلك لأن الدوائر الوهمية أتاحت فرصة المنافسة بشكل أكبر وفق المعايطة. وتعود المعايطة لتشير إلى أن النساء الآن يشكلن ١٠,٨% من اجمالي عدد مقاعد البرلمان وهي نسبة تفوق المعدل العام في العالم العربي والبالغة ١٠,١% وتزيد على نصف المعدل العام الدولي ١٨%.

واستندت على النتائج السابقة التي وصفتها بالأولية لتبرهن أنها تشير بوضوح إلى تقدم المرأة الأردنية على مستوى العمل البرلماني والمشاركة السياسية, كما أنها تؤكد على زيادة الوعي لدى الشارع الأردني بدور المرأة وأهميته. وأضافت أن هذه الانتخابات أشارت بقوة إلى رغبة النساء في القرى والأرياف والبداوة بالمشاركة السياسية والتحلل من الصورة النمطية والمفاهيم الخاطئة المرتبطة بالأدوار النمطية للمرأة.

وبرهنت على ما سبق بأنه في انتخابات ٢٠١٠ ترشحت ١٢ امرأة في دوائر البادية, وهي نسبة عالية – وفق الباحثة – مقارنة مع الانتخابات السابقة بل تشكل ضعفها, كما أن بعض النساء اللواتي فزن في الانتخابات حصلن على شبه إجماع من عشائرهن, مما من شأنه أن يعزز دور المرأة.

وبصورة عامة اعتبرت المعايطة أن نتائج انتخابات ٢٠١٠ أظهرت أن اتجاهات المجتمع الأردني نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية طرأ عليها بعض التحولات الايجابية وأصبح المجتمع الأردني لديه قبول – وإن كان دون المستوى المطلوب – لمشاركة المرأة السياسية, وهذا ما يؤكده حصول بعض المرشحات على عدد أصوات كبير تجاوز ٢٠٠٠ صوت. وأضافت أن انتخابات ٢٠١٠ بدا واضحاً فيها حث الناس على المشاركة في الانتخابات بصورة تفوق التجارب السابقة. نظراً لمقاطعة الاسلاميين ولفتور الناس اتجاه العملية الانتخابية.

***المرأة في سوق العمل الأردني لعام ٢٠١٠**

اشار موقع زاد الأردن في كانون الثاني/يناير٢٠١١، الى تقرير صادر عن وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي في وزارة العمل كشف عن ان نسبة التشغيل للاناث (أي نسبة الاناث المشتغلات الى اجمالي الاناث في سن العمل) تبلغ حوالي ١١,٣ %"، واصفا هذه النسبة بـ"المنخفضة"، اذا ما قورنت بنسبة الذكور التي تصل الى ٥٨,١ %. وقال التقريرالذي حمل عنوان "المرأة في سوق العمل الأردني لعام ٢٠١٠ " ان "خصائص المشتغلات تبين ان ٤٨,٨ % من اجمالي المشتغلات حاصلات على درجة البكالوريوس فأعلى و٢٣,٧ % حاصلات على درجة الدبلوم المتوسط، في حين ان ١٦,٦ % هن دون الثانوية العامة"، وبالمقارنة مع المشتغلين الذكور يشير التقرير الى ان حوالي نصف المشتغلين بنسبة ٥٦,٨ % هم دون الثانوية العامة و١٨,٨ % منهم حاصلون على درجة بكالوريوس فأعلى. وافاد التقرير ان "نصف المشتغلات بنسبة ٥٢,٩ % تتركز اماكن عملهن في قطاعي التعليم بنسبة ٣٨,١ % والصحة بنسبة ١٤,٨ %، كما ان ٤٨,٢ % من

اجمالي المشتغلات يعملن في القطاع العام، في حين ان ٣٦ % من اجمالي الذكور المشتغلين يعملون في القطاع العام"، مؤكدا على وجود تفاوت في الاجور بين الذكور والاناث سواء في القطاعين العام او الخاص بيد ان هذا التفاوت لا يعتبر ضخما ولكنه أكثر اتساعا في القطاع الخاص. على الصعيد الدولي، قال التقرير انه وفقا لتقارير التنافسية الدولية، يعتبر الفارق في الاجور بين الذكوروالاناث مرتفعا، ففي الكتاب السنوي للتنافسية العالمية احتل الأردن العام ٢٠١٠ المرتبة ٥٨ من اصل ٥٨ دولة، وكذلك في تقرير فجوة النوع الاجتماعي، بحيث احتل الأردن المرتبة ١٣١ من اصل ١٣٤ دولة بالنسبة لمؤشر نسبة الفرق في الجنسين.
وبالنسبة للبطالة الانثوية، لفت التقرير الى انها ترتفع في سوق العمل الأردني، بحيث بلغت العام الماضي ٢٤ % في حين بلغت عند الذكور١٠,٣ %. ويرتفع معدل البطالة بين الاناث بارتفاع المستوى التعليمي لديهن، فقد بلغ معدل البطالة ٢٥,٩ % بين الاناث اللواتي يحملن درجة البكالوريوس فأعلى، و٢٤ % بين من يحملن درجة الدبلوم المتوسط، كما ان معدل البطالة بين الاناث غير المتزوجات، يشكل ضعفه بين المتزوجات، بحيث بلغ بين غير المتزوجات ٣٢,٧ % وللمتزوجات ١٥,٨ %. وتحدث التقرير عن فرص العمل، مبينا انه استحدث خلال العام الماضي حوالي ٧٦٣١٦ فرصة عمل حصلت الاناث على ٢٦٦٠٢ منها.

*** تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي**

أشارت جريدة الغد الأردنية في عددها الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الى دراسة أعدها فريق من المختصين بعنوان "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي" كشفت أن المرأة الأردنية العاملة لا تحتل من المناصب القيادية سوى ١٠ %، في حين تبلغ نسبة النساء في الوظائف الإدارية الوسطى ١٨ % فقط".
وبينت الدراسة التي أعدها فريق بحث برئاسة الدكتورة منى مؤتمن أن ٤٤ % من مجموع العاملين في القطاع العام من النساء. النتائج التي خرجت بها الدراسة والتي اعلنت مؤخرا تبين أن نسبة تمثيل الإناث وفق القطاعات هي (٣٠,٧ %) في قطاع التشريع والرقابة،و(٧,٦ %) في قطاع الشؤون الدينية/ الإسلامية، و(١٧,٥ %) في قطاع النقل، و(١٨,٩%) في قطاع الموارد الطبيعية، و(٢٣,٨ %) في قطاع خدمات البنية التحتية والاتصالات، (٢٩,٥ %) في قطاع المال، و(٢٨,٧ %) في قطاع الاقتصاد، و(٥٦,٥ %) في قطاع الموارد البشرية، و(٤٩,٨ %) في قطاع الصحة والبيئة والعمل الاجتماعي، و(٢٧,٢ %) في قطاع الثقافة والإعلام، و(٢٦,٤ %) في قطاع الشؤون العامة. وبالنسبة للوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية التي تجاوزت نسبة الإناث الموظفات فيها نسبة الذكور الموظفين، فهي ثلاثة: وزارة التربية والتعليم بنسبة (٥٨ %)، ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية بنسبة (٥١%) لكل منهما.
بلغت نسبة الإناث حسب المستويات الإدارية المختلفة ما يلي: (١٠ %) فقط في الوظائف الإدارية العليا، و(١٨ %) في الوظائف الإدارية الوسطى، و(٤٦ %) في الوظائف الإدارية التنفيذية، أي أن نسبة الإناث تنخفض كلما ارتفعنا في السلم الوظيفي باتجاه قمة الهرم وتزداد كلما انخفض السلم الوظيفي باتجاه قاعدة الهرم، أي أن العلاقة عكسية، على عكس الذكور الذين ترتفع نسبتهم كلما ارتفع السلم الوظيفي وتنخفض نسبتهم كلما انخفض السلم الوظيفي في المؤسسات الرسمية، أي أن العلاقة طردية.
بلغت نسبة الإناث في المؤسسات الرسمية التي شكلت عينة الدراسة، (١٧ %) في الوظائف القيادية، و(٤٦ %) في الوظائف غير القيادية.
بالنسبة للوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية التي تجاوزت نسبة الإناث اللواتي يشغلن الوظائف القيادية فيها نسبة الذكور شاغلي الوظائف القيادية، فهي اثنتان: دائرة المكتبة الوطنية وجاءت بالمرتبة الأولى بنسبة

(٥٧ %)، ووزارة التنمية السياسية وجاءت بالمرتبة الثانية بنسبة (٥٣ %)، على الرغم من أن نسبة تمثيل الإناث في الكادر الوظيفي لكل منهما لم تتجاوز (٤٤ %). إن فئة الجهات الحكومية التي تتوفر لديها وحدات معنية بالنوع الاجتماعي أو المرأة هي الأعلى من حيث نسبة الإناث الموظفات فيها، إذ تُشكل (٥١,٣ %) من إجمالي الموظفين/ الموظفات. تُمثل الجهات الحكومية التي لديها وحدات معنية بالنوع الاجتماعي أو المرأة ما نسبته (٢٢,٢٢ %) فقط من إجمالي عدد الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية التي شكلت عينة الدراسة.

*** المرأة والحق بالميراث**

اشارت وكالة الانباء الاردنية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الى ان دراسة اجراها تجمع لجان المرأة الأردنية فرع إربد لمشروع(عين على الحقوق) اظهرت أن حق الميراث من أكثر الحقوق إنتهاكا في المملكة الأردنية. وأن ٢٦% من الإناث المؤهلات فقط حصلن على حقهن الكامل في الميراث و١٥% من الإناث المؤهلات بالحصول على حقهن في الميراث تنازلن عن حقهن طواعية في حين لم تحصل ٥٩% من الاناث المؤهلات على حقهن في الميراث بسبب العادات والتقاليد والنظرة السلبية للمرأة من المجتمع. وبينت نتائج الدراسة ان ٥٢% ممن طالبن بحقوقهن في الميراث وجدن معارضة شديدة من الأهل، ٤٤% من الأخوة الذكور و٢٢% واجهن معارضة من الأم، في حالة وفاة الأب و١٦% من الأب الذي يوصي بحرمان الإناث من الميراث قبل وفاته في حين ان ٩١% من الإناث المستهدفات بالدراسة يعرفن بحقوقهن في الميراث وأنه حق شرعي وواجب التنفيذ.

*** حقوق المرأة العاملة**

اشارت جريدة الغد الأردنية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الى ان دراسة ميدانية أعدتها باحثة ناشطة في مجال حقوق المرأة عبير دبابنة، ونشرت مؤخرا، وهي إشارة قالت عنها الدراسة إنها تشير الى الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة وتحد من وصولها لمواقع صنع القرار. وتؤكد الدراسة أن عينة البحث، التي تكونت من ثلاثين من الموظفين والموظفات العاملين في وزارة العمل والمديريات التابعة لها في المحافظات، "أجمعت على أن أهم هذه الصعوبات هي الضغوطات العائلية والمجتمعية، كون المرأة بعملها خارج المنزل تتضاعف أعباؤها، الأمر الذي يحد من قدرتها على النجاح وإثبات الذات".

هذه الدراسة تبعت عملا منظما تقوم به اللجنة، كان أحد أعماله إصدار دراسة قبل عشرة أيام أفادت أن ٤٤ % من مجموع العاملين في القطاع العام نساء، في حين إن المرأة لا تحتل من المناصب القيادية سوى ١٠ %، وفي الوظائف الإدارية الوسطى ١٨ % فقط.

رئيسة فريق البحث، الذي أعد الدراسة الدكتورة منى مؤتمن، بينت أن عينة الدراسة الكلية اشتملت على جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات والجهات الحكومية الأخرى في الأردن التي استجابت لاستمارة الدراسة/ أداة المسح المرسلة لها، والتي تم إجراء التحليلات عليها، سواء ببعدها الكمي أم النوعي أم كليهما معاً، وقد بلغ عددها (٨١) وزارة ومؤسسة ودائرة وجهات حكومية أخرى، شكّلت ما نسبته

(٧٢,٣٢ %) من إجمالي عدد الوزارات والدوائر والمؤسسات والجهات الحكومية الأخرى في الأردن، التي تمثل مجتمع الدراسة وهو القطاع العام بأكمله، والبالغ عددها (١١٢) وزارة ومؤسسة ودائرة وجهات حكومية أخرى.

النتائج التي خرجت بها الدراسة تبين أن نسبة تمثيل الإناث وفق القطاعات هي (٣٠,٧ %) في قطاع التشريع والرقابة، و(٧,٦ %) في قطاع الشؤون الدينية/ الإسلامية، و(١٧,٥ %) في قطاع النقل، و(١٨,٩ %) في قطاع الموارد الطبيعية، و(٢٣,٨ %) في قطاع خدمات البنية التحتية والاتصالات، (٢٩,٥ %) في قطاع المال، و(٢٨,٧ %) في قطاع الاقتصاد، و(٥٦,٥ %) في قطاع الموارد البشرية، و(٤٩,٨ %) في قطاع الصحة والبيئة والعمل الاجتماعي، و(٢٧,٢ %) في قطاع الثقافة والإعلام، و(٢٦,٤ %) في قطاع الشؤون العامة. وبالنسبة للوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية التي تجاوزت نسبة الإناث الموظفات فيها نسبة الذكور الموظفين، فهي ثلاث: وزارة التربية والتعليم بنسبة (٥٨ %)، ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية بنسبة (٥١ %) لكل منهما.

وأوصت الدراسة بزيادة نسبة تمثيل الإناث في الهيكل التنظيمي للوزارة والمديريات التابعة لها، وفي مجالات العمل المختلفة ومواقع صنع القرار.

وأكدت ضرورة وجود سياسة واضحة للوزارة في عملية الابتعاث والمشاركة بالدورات التدريبية الداخلية منها والخارجية، على أن تتضمن ضرورة تمثيل الإناث في سائر المجالات، ومراعاة توزيع الفرص على المديريات خارج العاصمة.

ودعت الى القيام بعقد الدورات التدريبية المتعلقة بتوضيح مفهوم النوع الاجتماعي وأدوات تحليله وضرورات عملية الإدماج.

وشددت على أهمية تفعيل دور وحدة عمل المرأة في الوزارة وتوليها عدة مهام، مثل الإشراف على سير عملية تصنيف البيانات النوعية، ومتابعة تنفيذ خطة العمل المقترحة لدراسة تحليل واقع النوع الاجتماعي في الوزارة، واستقبال حالات الإبلاغ والتظلم في حالات التمييز المبني على أساس الجنس ومتابعتها، وإجراء دراسات دورية لتقييم مدى عمل الوزارة على تحقيق إدماج النوع الاجتماعي، إضافة إلى مراعاة ضرورة العمل على استخدام لغة حساسة للنوع الاجتماعي في التخاطب الرسمي للوزارة، وضرورة العمل على رفع الوعي القانوني للموظفين/ للموظفات العاملين في الوزارة ومديرياتها.

الفصل الثاني: البحرين

أولاً: العنف ضد المرأة

أكدت رئيسة الاتحاد النسائي البحريني مريم الرويعي أن المقترح الذي أقره مجلس النواب البحريني بخصوص "العنف الأسري" وأحاله الى الشورى ألغى البنود الخاصة "بآليات التبليغ عن وقوع العنف". وأشارت إلى أن المواد التي ألغيت مهمة، إذ أنها تتناول "حق الضحية في التبليغ"، وكذلك حق جيرانها، وأهلها وذويها في إبلاغ الشرطة بوجود عنف.

ثانياً: تقارير ودراسات

اشارت جريدة اخبار الخليج البحرينية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الى ان دراسة في مراحلها النهائية ينفذها الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين كشفت عن وجود تمايز بين العاملات في القطاع العام وزميلاتهن في القطاع الخاص من حيث تمتع العاملات في القطاع العام بامتيازات أفضل تتمثل في الرواتب والعلاوات والمكافآت.

الفصل الثالث، الجزائر

أولاً: المرأة وسوق العمل

أكدت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أن نسبة العنصر النسوي في عالم الشغل سيفوق ٤٠ % بالجزائر في آفاق ٢٠٢٠ ،علما أن النسبة الحالية تقدر بـــ١٥,٦%.

ثانياً: تقارير ودراسات

اشارت وكالة الانباء الجزائرية في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الى ان دراسة جزائرية كــشفت أن أغلــب المشاريع الموجهة لتمكين المرأة في المجال الاجتماعي يتم تمويلها من قبل الدولة بنسبة ٦١ % علاوة علــى الدعم المادي الموجه للجمعيات التى تنشط في المجال. وان هذه المشاريع تغلب عليهــا الانــشطة التعليميــة والتوعوية وموجهة لتعليم و تكوين و تشغيل المرأة.

الفصل الرابع، السعودية

المرأة والانتخابات

انطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أول حملة انتخابية نسائية في المملكة العربية السعودية سميت بحملــة "بلدي" لدعم ومساندة ترشح وانتخاب المرأة في الانتخابات البلدية المقبلة.

الفصل الخامس، العراق

المرأة والسلطة التشريعية

انتهى مجلس النواب العراقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، من تشكيل لجانه الــ٢٦ الدائمــة وكــان وجــود النساء في اللجان كالتالي:- لجنة العلاقات الخارجية (٥ عضوات من أصل ١٧)، لجنة الامــن والــدفاع (بدون اي عضوة)، اللجنة القانونية (عضوة واحدة من اصل ١٧ عضواً)،لجنة النزاهة (عضوة واحــدة مــن أصل ١٧ عضواً)، اللجنة المالية (عضوتان من أصل ١٤ عضواً)، لجنة التربية (٨ عضوات من أصل ١٦) لجنة التعليم العالي (٤ من أصل ١٤ عضواً)، لجنة النفط والطاقة (٤ عضوات من أصل ١٦ عضواً) لجنــة مؤسسات المجتمع المدني (٣ عضوات من أصل ٧ أعضاء)، لجنة الثقافة والاعلام(عضوان من أصــل ٩ اعضاء)، لجنة الشهداء والسجناء (عضوتان من أصل ٦ اعضاء)، لجنة العشائر(بدون اي عــضوة) ،لجنــة المرأة والاسرة والطفولة (٦ عضوات من أصل ٦)، لجنة شؤون الاعضاء والتطوير البرلماني (عضوة من اصل ٦ اعضاء)، لجنة الصحة والبيئة (٣ عضوات من أصل ٨ اعضاء)، لجنة المصالحة الوطنية والمسائلة (بدون اي عضوة)، لجنة الشباب والرياضة (عضوة واحدة من اصل ١٠ اعضاء)، لجنة الزراعة والميــاه (عضوتان من اصل ١٣ عضواً)، لجنة الاوقاف والشؤون الدينية (عضوة واحدة من اصل ٩ اعضاء)، لجنــة السياحة والاثار (عضوة واحدة من اصل ٨ اعضاء)، لجنة المرحلين والمهجرين (عضوتان مــن اصــل ٨ اعضاء)، لجنة الاقاليم والمحافظات(٥ عضوات من اصل ١١ عضواً) لجنــة الاقتــصاد والاســتثمار(٣ عضوات من اصل ١٦ عضواً)، لجنة الخدمات والاعمار(٩ عضوات من اصل ١٦ عضواً)، لجنة العمــل والشؤون الاجتماعية(عضوتان من اصل ٩ اعضاء)، لجنة حقوق الانسان(٤ عــضوات مــن اصــل ١٣ عضواً).

الفصل السادس، فلسطين

المرأة والسلطة التنفيذية

عين الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، علا عوض، رئيسة جديدة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بموجب مرسوم رئاسي، وهي أول امرأة فلسطينية تتولى هذا المنصب.

الفصل السابع، مصر

*تقارير ودراسات

أولاً: تقرير سنوي للمركز حقوق المرأة

عرض المركز المصري لحقوق المرأة التقرير السنوي لحالة المرأة المصرية خلال ٢٠١٠ وذلك تحت عنوان: حالة المرأة المصرية لعام ٢٠١٠(حقوق مؤجلة في مجلس الدولة وحقوق مؤقتة في البرلمان) تناول هذا التقرير رصد لأوضاع المرأة المصرية السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية من واقع التقارير الدولية والمحلية والصحف اليومية والأسبوعية فضلا عن العديد من المجلات التي تناقش قضايا المرأة،آما يعكس التقرير رصدا لواقع المرأة العربية وعلي المستوي الدولي لعام ٢٠١٠.

ثانياً: تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والادارة

اشارت جريدة الاهرام المصرية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الى تقرير للجهاز المركزي للتنظيم والادارة في مصر ذكر أن نسبة وجود المرأة في الجهاز الاداري للدولة تصل الى٢٧% من اجمالي عدد العاملين وتشغل المرأة نسبة٣٠% من المناصب القيادية، وهنالك بعض الوزارات لا تعمل بها المرأة نظرا لطبيعتها الخاصة.

الفصل الثامن، المغرب

*تقارير ودراسات

أولاً: نتائج البحث الوطني الأول حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء

كشفت البحث الوطني الأول المنجز من قبل المندوبية السامية للتخطيط في المملكة المغربية والذي أنجز بين حزيران/يونيو ٢٠٠٩ حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، عن تعرض ٦ ملايين امرأة لأحد أشكال العنف خلال أي ما يشكل نسبة ٦٢,٨ %.

ثانياً: تقرير المستشارات الجماعيات

قدمت في كانون الثاني/يناير٢٠١١، شبكة نساء من اجل النساء في مملكة المغرب التقرير الختامي للبرنامج الخاص بتكوين المستشارات الجماعيات الذي تم إنجازه بهدف تعزيز قدراتهن في مجال تدبير الشأن المحلي.

الفصل التاسع، موريتانيا

المرأة والعنف

كشفت الجمعية الموريتانية لصحة الأم ان الحصيلة الاجمالية لضحايا العنف الجنسي في موريتانيا خلال العام ٢٠١٠ بلغ ١٦٠ حالة مثلت نسبة الفتيات القاصرات فيها ٧٩ %.

الفصل العاشر: اليمن

المرأة وسوق العمل

اشارت وكالة الانباء اليمنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الى ان مؤسسة عدن للتمويل الأصغر قدمت قروض ميسرة لـ ٤٩ امرأة من محافظة عدن ومدينة الحوطه بقيمة سبعة ملايين و٢٧ ألف ريال. وخصصت القروض لتأهيل وتطوير عدد من المشاريع الصغيرة مثل الخياطة والتطريز والحياكة والكوافير والوجبات السريعة وبيع الحلويات وغيرها. وتتضمن خطة المؤسسة للعام الجاري تقديم قروض ميسرة لتطوير عدد من مشاريع النساء الصغيرة في محافظات عدن ولحج وأبين.